أشادت بدور الكويت في تعزيز قيم السلام

مجلة لبنانية : أمير الكويت من أبرز الساسة الذين يؤدون دورا إيجابيا في لم الشمل العربي

أشادت مجلة «الهديل» اللبنانية بدور الكويت «الفاعل» في تعزيز قيم ومثل السلام في ظل ما تشهده المنطقة والعالم من ازمات وصراعات في مناطق ودول مختلفة.

واعتبرت المجلة في عددها لشهر اكتوبر الجاري دولة الكويت من ابرز الدول التي احتفلت مع الأمم المتحدة في 21 سبتمبر الماضي باليوم العالمي للسلام اتساقا مع دورها «التاريخي» كمبادرة لحل النزاعات عبر اعتماد الدبلوماسية وثقافة الحوار لتعزيز السلم والأمن العالميين.

وأكدت ان ارث السلم والعمل من اجله هو الذي ميز دولة الكويت مشيرة إلى الدور الدبلوماسي «البارز» الذي دشنه سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد منذ عقود.

وأضافت المجلة ان سمو أمير دولة الكويت يعتبر من أبرز الساسة الرواد الذين يؤدون دورا «إيجابيا في لم الشمل العربي وتعزيز وحدته نظرا لما يتمتع به من خبرة وحنكة سياسية تمتد إلى اكثر من نصف قرن في إدارة الشؤون الخارجية لدولة الكويت.

صورة صاحب السمو في مجلة الهديل اللبنانية

وأشارت إلى نجاح الدبلوماسية الكويتية بخبرتها السياسية والتاريخية في حل العديد من المشكلات العربية – العربية ومساهمتها طوال عقود في تنقية الأجواء العربية وجمع شمل الدول العربية انطلاقا من ايمانها باهمية حل النزاعات بالطرق السلمية.

وتطرقت المجلة إلى دور الكويت في حل الخلافات العربية في الستينيات من القرن الماضي وصولا إلى المرحلة الحالية باستضافتها مشاورات السلام اليمنية وإعلان الكويت التبرع ب300 مليون دولار أمريكي لدعم الوضع الإنساني للشعب اليمني والعراقي فضلا عن استضافتها لمؤتمرات المانحين حول الازمة السورية.

ولفتت الى المكانة البارزة التي تحظى بها دولة الكويت في المجتمع الدولي بسبب دبلوماسيتها «الفاعلة» و«النشطة» والنجاحات التي حققتها في تعزيز علاقات الاخوة والشراكة والتعاون مع مختلف دول العالم والمنظمات المتنوعة.

واشارت إلى اجماع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي على الإشادة بالسياسة «الحكيمة» التي تتبعها دولة الكويت وبدورها الإنساني «الفاعل» في مد يد العون والمساعدة للدول والشعوب في ازماتها.

وأكدت أن هذا الارث التاريخي في صناعة السلام هو ما دفع الأمم المتحدة إلى تكريس الكويت بلدا للسلام ومركزا للعمل الإنساني وتسمية سمو امير دولة الكويت قائدا للعمل الانساني

تستضيفه البلاد ممثلة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي في 12 اكتوبر الحالي

شهاب الدين : ملتقى التكنولوجيا المستدامة منعطف علمي مهم في عالم الإلكترونيات

عدنان شهاب الدين متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

تستضيف دولة الكويت ممثلة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي في 12 اكتوبر الحالي الملتقى العلمي الاول على مستوى الوطن العربي حول التكنولوجيا المستدامة بالتعاون مع معهد الابحاث البلجيكي للالكترونيات الدقيقة (ايماك).

واكد المدير العام للمؤسسة الدكتور عدنان شهاب الدين في مؤتمر صحافي امس بهذه المناسبة اهمية عقد الملتقى في الكويت لما يشكله من منعطف علمي مهم في عالم الالكترونيات الدقيقة.

وقال ان الملتقى الذي سيعقد تحت شعار (استطلاع التكنولوجيا لمستقبل مستدام) ويستمر يوما واحدا سيناقش عددا من تطبيقات تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة في مجالات حيوية وسيتضمن العديد من المحاضرات وورش العمل.

واضاف ان الملتقى يتضمن سبع محاضرات لاهم التطبيقات الحالية والمستقبلية لتكنولوجيا الإلكترونات الدقيقة في عدد من المجالات المهمة كالعلوم الحياتية والتطبيقات الطبية والخلايا الكهروضوئية والمدن الذكية يقدمها نخبة من الخبراء العالميين من معهد ابحاث (ايماك)

وذكر شهاب الدين ان الملتقى يتيح الفرصة للباحثين ورجال الاعمال وجميع المهتمين بمجال تطوير تكنولوجيا الالكترونات الدقيقة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي لاستعراض ومناقشة انشطة البحث والتطوير المستقبلية التي تحقق مفهوم الاستدامة ومجال الاستثمار فيها.

واوضح ان المؤسسة دعت الجهات والهيئات المحلية ذات العلاقة والمختصين في المؤسسات والهيئات والمراكز البحثية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في الملتقى بهدف تعميم الفائدة وكذلك شركات القطاع الخاص المعنية.

وافاد بان مؤسسة التقدم العلمي قدمت دعما لبرنامج تعاون بحثي بين جامعة الكويت والمعهد البلجيكي لتطوير خلايا كهروضوئية من السيليكون البلوري ذات كفاءة عالية وتكلفة مالية اقل لاستخدامها في توليد الطاقة الشمسية مشيرا الى انتهاء المرحلة الاولى منه عام 2015 والبدء بتنفيذ المرحلة الثانية المتوقع الانتهاء منها عام 2018

الكويت تؤكد دعمها لجهود المجتمع الدولي في إرساء السلام والأمن في أفغانستان

اكدت دولة الكويت امس دعمها لجميع الجهود الدولية الرامية الى تخفيف معاناة الشعب الافغاني والمساعدة في اعادة اعمار افغانستان وارساء السلام والأمن فيها.

واستعرض سفير دولة الكويت لدى بلجيكا جاسم البديوي في كلمته امام المؤتمر الدولي حول افغانستان في بروكسل المساهمات التي قدمتها الكويت في اطار الجهود الدولية لمساعدة افغانستان عبر مختلف القنوات.

وقال ان «احد اكبر اسهامات دولة الكويت كانت عبر انشاء (صندوق الحياة الكريمة) بقيمة 100 مليون دولار بناء على مبادرة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد والذي ساهم بالفعل بتمويل مشاريع زراعية صغيرة في افغانستان بقيمة سبعة ملايين دولار».

واضاف ان الكويت تبرعت ايضا بمبلغ 93 مليون دولار عبر العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتبرعات الخاصة مبينا ان الكويت استطاعت ايضا من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تمويل مشروع بناء طريق سريع بتكلفة 15 مليون دولار يربط بين مدينتي قندهار وسبين بولداك.

بالاضافة الى ذلك ساهمت الكويت في (الصندوق الائتماني لاعادة اعمار افغانستان) منذ اطلاقه كما وقعت وفقا لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون اتفاقا مع حكومة افغانستان في 31 اغسطس 2015 لتخفيف عبء الديون على افغانستان والذي يسمح بفترة سداد تصل الى 40 عاما بفائدة 5ر0 بالمئة فقط.

وفي هذا الصدد اشار البديوي الى ان افغانستان لا تزال احد افقر البلدان في العالم وتحتاج الى تحسين قطاعاتها الصحية والتعليمية وهياكلها الاساسية والتنمية الاقتصادية.

كما اكد «ايمان دولة الكويت الراسخ بان دعم المجتمع الدولي امر حاسم في مساعدة حكومة افغانستان وشعبها في مواصلة البناء على المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي».

وجدد السفير البديوي التزام دولة الكويت بدعم الجهود الحالية والمستقبلية الرامية الى تعزيز السلام والاستقرار والرخاء وتخفيف معاناة الشعب الافغاني.

تتمات

المبارك : المواطنون

الاقتصادي وتحقيق وفر في ميزانية البلاد.

وأعرب الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع التشاوري الذي عقدته السلطتان في مجلس الامة للتباحث في قرار رفع اسعار الوقود عن شكره لسمو امير البلاد الذي استقبل رئيسي السلطتين واستمع لجميع وجهات النظر.

وأضاف انه نقل لسمو أمير البلاد التصور النيابي الذي يمثل وجهة نظر الشعب الكويتي، فيما عرضت الحكومة ايضا وجهة نظرها لسمو امير البلاد.

وذكر انه بعد العديد من الاجتماعات توصلت السلطتان في الاجتماع الى الاخذ بتوصية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية التي تبناها مجلس الامة «وهي انه في حال زيادة اسعار البنزين يتم تعويض المواطن الكويتي كي لا تزيد عليه الكلفة».

وقال الغانم ان الحكومة ابلغت المجتمعين بأنه ستكون هناك مراجعة شهرية وتحرير لاسعار الوقود من قبل لجنة الدعوم على ان تكون بداية الدعم بمقدار 75 لترا شهريا للمواطنين وهو ما يعادل 30 بالمئة من قيمة الزيادة على اسعار الوقود.

وأضاف ان تحرير السعر لا يعني ربطه بالسعر العالمي كما يردده بعض من يريد تفسير ما انتهى اليه الاجتماع بطريقة خاطئة، بل ان تحرير السعر يعني ما تحدده لجنة الدعوم بصفة شهرية الامر الذي من شأنه ان يوفر على الدولة ملايين الدنانير وفي الوقت نفسه يقلل الكلفة على المواطن الرشيد الذي تقدر كلفة استهلاكه الشهرية بـ 240 لترا.

وقال الغانم إن القانون الذي أعطي الحكومة الحق برفع سعر البنزين دون الرجوع للمجلس صادر في العام 1975.

وأضاف الغانم أن وزير المالية أبلغنا بان الفرق المكلفة شبه انتهت من كافة الاستعدادات لتطبيق هذا الحل الذي توصلنا إليه ، مؤكدا أننا نجحنا في الحفاظ على كلفة المواطن للاستهلاك الرشيد للبنزين.

وقال الغانم أن الدعم سيرتفع مع ارتفاع السعر، مشيرا إلى أن تحرير السعر ليس معناه وفق السعر العالمي، وإنما تحدده لجنة الدعوم بصفة شهرية وهذا يوفر على الدولة مئات الملايين ويقلل الكلفة على المواطنين.

وفي ما يخص الأحكام القضائية، أوضح الغانم «من الممكن ان تعيد الحكومة الاجراءات ولن يستفيد المواطن شيئا».

وبين أننا حصلنا على وعود من وزير التجارة والصناعة على مراقبة الاسعار، واذا لوحظ ان هناك زيادة بالاسعار فان للنواب أدواتهم الرقابية.

من جانبه قال سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء في تصريح للصحافيين عقب حضوره الاجتماع أن «الحكومة تعمل بتوجيهات سمو أمير البلاد» مضيفا أن المواطنين «بين أعيننا ولن نقبل بان يتضرروا من اي قرارات تتخذ».

من جهته قال النائب خلف دميثير أن الاجتماع النيابي–الحكومي كان جيدا والحل «زين».. والمواطن متفهم.

بدوره، أكد النائب منصور الظفيري وقوف مجلس الأمة إلى جانب المواطنين في قضية زيادة أسعار البنزين، وأن «أعضاء مجلس الأمة أوفوا بالوعد وانحازوا إلى الشعب الذي خرجوا من رحمه»، مشددا على أن «الاتفاق الذي تم بين السلطتين كان دعما للمواطنين».

وذكر الظفيري إن «المجلس سيراقب الأسعار وارتفاعها»، مطالبا وزير التجارة «بمراقبة الأسعار وكبح جماح بعض التجار الجشعين الذين سيبالغون في زيادة أسعار السلع والخدمات مستغلين زيادة أسعار البنزين».

من جهته، رأى النائب عبدالرحمن الجيران أن «الحكومه أثبتت جديتها في الرغبه بتطبيق الإصلاح الاقتصادي».

وكان النائب عبدالله المعيوف صرح في وقت سابق «إنني كما سبق وبشرت المواطنين بحل أزمة البنزين ها قد انتهت.. فقد اتفقنا مع الحكومه على تحرير أسعار البنزين وإعطاء 75 لتر بدون مقابل شهريا لكل مواطن كويتي يحمل إجازة قياده صالحة».

مجلس الوزراء

والتعاون الدولي في مكافحة الارهاب.

واعرب عن تمنيات مجلس الوزراء باعادة النظر في هذا القانون لتجنب التبعات الخطيرة له.

يذكر ان الكونغرس الامريكي الغى مؤخرا فيتو الرئيس اوباما حول قانون «جاستا» الذي يخول ذوي ضحايا الهجمات الارهابية مقاضاة دول اجنبية.

الخالد لرجال الأمن

والجاهزية، متوجهاً بحديثه للقيادات الأمنية، مشدداً على أنهم يقومون بواجب تامين أهل الكويت فضعوهم في أعينكم، ومؤكدا على الا يغفل أحد منهم عن الالتزام بسعة الصدر والابتسامة وروح التعاون، خاصة في التعامل مع كبار السن من الرجال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

وشدد على ضرورة التطوير الدائم ورفع امكانيات وكفاءة الاداء بشريا وفنيا وتنظيم اساليب العمل بشكل دائم للترقي إلى مستوى تلبية تلك البلاغات والاتصالات واعطاء النتيجة حتى يشعر المواطن والمقيم بالثقة والطمانينة .

واضاف الخالد ان غرفة هاتف الأمان تعتبر حلقة الوصل بين المواطنين والمقيمين والاجهزة المعنية بوزارة الداخلية والجهات المساندة لها.

من جانب آخر قام الخالد بزيارة عدد من الحسينيات يرافقه وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد والقادة الميدانيين واطلع على الانتشار الامني وتوزيع القوة على أرض الواقع بما يحقق التامين وكيفية التعامل مع الفرضيات المختلفة وكذلك خطط الاحترازات الأمنية ونطاق الإشراف والتامين، موجها شكره وتقديره لأصحاب الحسينيات على تعاونهم ومساندتهم للجهود الأمنية.

واختتم الخالد جولته مبدياً بعض ملاحظاته بما يحقق تنفيذ الخطط الاحترازية الامنية على الوجه الاكمل، مع الاخذ بعين الاعتبار التعامل مع الفرضيات المختلفة بتقدير من الاجهزة الامنية المختصة وبما يحقق الأمن الشامل للحسينيات ومرتاديها.

وكان الخالد قد استمع من الفريق الفهد لإيجاز عن الخطة التنفيذية على أرض الواقع ومدى ملائمتها مع الخطة التنظيمية لتامين الحسينيات وروادها.

وقدم كل من وكلاء وزارة الداخلية المساعدين المختصين، كل على حدة، أبرز ملامح خططهم والاحترازات الأمنية ومستوى التنسيق والتكامل مع القطاعات المشاركة.

واستمع الخالد إلى تقارير مفصلة عن الإجراءات الوقائية وجهود أجهزة البحث والتحري فيها، وتواصل ، مع المدراء العامين للأمن العام كل على حدة بشأن خطة التوزيع والانتشار وأبرز الملاحظات المتعلقة بالتنفيذ على مستوى كل مديرية أمن مكلفين بها.

كما استمع الخالد إلى خطة التامين المرورية وانسيابية حركة السير وثبوت دوريات الإدارة العامة لشرطة النجدة ونطاق توزيعها وانتشارها.

الجسار : ايصال

الامكانات لبدء الحياة الطبيعية في المدينة.

من جانبه قال الوزير أبل أن الزيارة تأتي استكمالا لزيارات سابقة تهدف الى التواصل مع اهالي المدينة للاطلاع على آخر المستجدات والاحتياجات مضيفا ان الوزارة على تواصل دائم مع الأهالي وحريصة على متابعة احتياجات المدينة.

واوضح أن الزيارة تهدف أيضا الى تتبع مراحل تنفيذ المشروع كايصال التيار الكهربائي والمياه والخدمات الاخرى وفقا للجداول الزمنية والنظر في مستجدات اعمال القطاعات المختلفة مشيرا الى الاهتمام الحكومي الكبير بهذه المدينة.

وذكر ان الوزارة قطعت شوطا كبيرا في هذا المشروع وبانتظار اضافة خدمات أساسية لقاطني وساكني المدينة لافتا الى ان الوزارة ستبدأ بطرح المشاريع الاستثمارية في المدينة العام المقبل.

وأعرب عن الشكر للوزير الجسار على تعاونه والاهتمام بتوفير الكهرباء والماء للمدينة مشيرا الى ان اهتمام الحكومة بهذه المدينة جاء بتوجيهات من سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء بإعطائها الاولوية فيما يتعلق بالخدمات واستكمال العقود.

الصانع : السلطة

اساءاته للملكة العربية السعودية

وقال الصانع في تصريح صحافي لعدد من وسائل الإعلام السعودية عقب مشاركته في اجتماع وزراء العدل بدول مجلس التعاون الخليجي الـ 28، والذي عقد أمس بالرياض،قال:«لا سلطان على إرادة القاضي والقضاء بصفة عامة، مشيرا إلى أنه صدرت بحقه أحكام مشددة جدا وصلت إلى أكثر من 23 سنة بأحكام مختلفة.

وأضاف: لكل قضية ظروفها وملابساتها، لكن في المجمل الإدانة واضحة، وأعتقد أن الأحكام هي عنوان الحقيقة.

وأكد الصانع أن إقرار الهيئة القضائية الاقتصادية التي أعلن رسمياً عن تشكيلها كإحدى آليات تسوية أي قضايا أو منازعات اقتصادية لا يتم البت فيها، محل إشادة وثناء من وزراء العدل بدول المجلس.

وأضاف أشدنا في الكلمة التي سطرتها في مستهلّ الاجتماع بما انتهينا إليه في إقرار الهيئة الاقتصادية.

« الخدمة المدنية »

الحكومة نحو ترشيد الانفاق في الميزانية العامة للدولة.

وكان وزارة التربية واجهت مشكلة مالية بتوفير الميزانية لدفع زيادة بدل السكن للمعلمات الوافدات بأثر رجعي،بعد أن قامت معلمة وافدة برفع دعوى قضائية تطالب بمساواتها بالمعلم الوافد في بدل السكن،وحصلت على حكم بذلك ليصبح بدل الايجار للمعلمة 150 دينارا.

ورأى المجلس أن العلاوة غير مبررة،ولايجوز مساواة الوافد في البدل بما يعطى للكويتي.

لجنة من « البلدية »

عقب اجتماعه برئيس وقيادات شركة المرافق العمومية إن «هناك مساحات خالية تسمح ببناء العديد من مواقف السيارات متعددة الأدوار في المناطق الاستثمارية والتجارية ذات الكثافة السكانية العالية كالسالمية والفروانية وحولي وغيرها من مناطق البلاد».

وقال إنه «لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي أمام مشكلة تكاد تتحول إلى مزمنة إن لم نبادر بالتعاون في سبيل مواجهتها وإيجاد الحلول الجذرية المناسبة لها»، موضحا أنه «تمت دعوة رئيس وقيادات شركة المرافق العمومية كونها شركة حكومية حيث أن قانون البلدية الجديد يحظر على البلدية التعامل مع الشركات الخاصة في مثل هذا الشأن».

وذكر إن «هناك أراض تؤول ملكيتها للدولة ويمكن أن يخصص بعضها بعد معاينتها في بناء مواقف سيارات متعددة الأدوار فضلا عن مواقف أخرى تخصص للشاحنات والسيارات الكبيرة، وذلك بعد دراسة مماثلة ستتم بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة».

ونوه إلى أن «الاجتماع أقر توصية تقضي بتشكيل فريق عمل مشترك من البلدية وشركة المرافق العمومية برئاسة مدير إدارة التنظيم العمراني في البلدية المهندسة منال العصفور لدراسة الموضوع من جوانبه كافة، وخاصة الجدوى الاقتصادية على أن تكون فترة عمل الفريق شهرا كاملا ليرفع توصياته تمهيدا لمناقشتها في اجتماع مشترك آخر».

العراق تحذر

وتقول تركيا إنها نشرت قوات في قاعدة بشمال العراق العام الماضي في إطار مهمة دولية لتدريب القوات العراقية وتزويدها بالعتاد حتى تقاتل تنظيم «داعش» الذي يسيطر على مساحات شاسعة جنوبي المنطقة الحدودية حول مدينة الموصل وفي سورية المجاورة أيضا.

وتقول الحكومة العراقية إنها لم توجه الدعوة قط لمثل هذه القوة وتصف القوات التركية بأنها قوات احتلال.

من جهة ثانية، أعلن متحدث باسم الخارجية العراقية في بيان أمس إن الوزارة استدعت السفير التركي في بغداد للاحتجاج على ما وصفته بتصريحات أنقرة «الاستفزازية» بشأن الإبقاء على قوات تركية في شمال العراق.

من جانب آخر قال نائب رئيس وزراء تركيا، أمس، إنه لا يحق لأحد معارضة الوجود العسكري التركي في معسكر بعشيقة «قرب مدينة الموصل بشمال العراق» في ظل الانقسام الشديد الذي تشهده البلاد، على حد قوله.

ويأتي هذا التصريح للحكومة التركية بعد ساعات من تبادل أنقرة وبغداد استدعاء السفراء على خلفية قضية القوات التركية المتمركزة منذ أكثر من عام في القاعدة الواقعة شمالي العراق.

وتقول تركيا إنها نشرت قوات في قاعدة بشمال العراق، في أواخر العام الماضي، ضمن بعثة دولية لتدريب وتجهيز القوات العراقية لقتال تنظيم داعش الذي يسيطر على مساحات من الأراضي جنوبي منطقة الحدود، وحول مدينة الموصل، وأيضا في سوريا المجاورة.

طهران : مناورات

وطائرات البحرية، ومشاة البحرية، ووحدات الأمن البحرية الخاصة.

وقال قائد المناورات البحرية العميد البحري الركن ماجد بن هزاع القحطاني لوكالة الأنباء السعودية،إن المناورات تستهدف اختبار الجاهزية القتالية «استعدادًا لحماية المصالح البحرية السعودية ضد أي عدوان محتمل».